سياسة تعارض المصالح ببنك مصر

Conflict of Interest Policy

إصدار 2022

اسم السياسة:	**سياسة تعارض المصالح**
السياسة الرئيسية:	**نظام الحوكمة ببنك مصر**
حالة الوثيقة :	تحديث
صادرة عن :	**قطاع الالتزام والحوكمة المؤسسية**
اعتماد السياسة:	**لجنة الحوكمة ١٨ سبتمبر ٢٠٢٢** **مجلس الإدارة ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٢**
نطاق تطبيق السياسة :	**بنك مصر وفروعه الداخلية والخارجية ومقدمي الخدمات**
الإصدار:	**تعديل رقم ٣ – سبتمبر ٢٠٢٢**
تاريخ التفعيل:	**مجرد الاعتماد من المجلس**
تاريخ المراجعة القادمة:	**سبتمبر ٢٠٢٤ أو متى اقتضت الحاجة**

المفاهيم والمصطلحات

البنك	بنك مصر.
البنك المركزي	البنك المركزي المصري.
المجلس	مجلس إدارة بنك مصر.
عضو مجلس الإدارة التنفيذي	هو عضو مجلس الإدارة الذي يكون متفرغاً لإدارة البنك ويتقاضى راتبة الشهري أو السنوي من البنك.
عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي	هو عضو مجلس الإدارة الذي لا يشغل منصبا تنفيذياً ولا يقوم باي عمل باي شكل من الأشكال في الإدارة التنفيذية بالبنك ولا يتقاضى أي مرتب من البنك (عدا مكافاته كعضو مجلس الإدارة).
عضو مجلس الإدارة المستقل	يكون عضو مجلس الإدارة مستقلا إذا توافر الاتي: أن يكون من ذوي الخبرة. ألا يكون موظفا في البنك أو أحد الأطراف المرتبطة به خلال السنوات الثلاث السابقة . ألا تكون له أية صلات قرابة بأي من أعضاء المجلس أو الإدارة العليا أو أي من الأطراف المرتبطة بهم حتى الدرجة الرابعة. ألا تكون له أي مصالح تتعارض مع واجباته أو يكون من شأنها أن تؤثر في حيدته في المداولات واتخاذ القرار. ألا يتقاضى من البنك أي راتب أو مبلغ مالي باستثناء ما يتقاضاه مقابل عضويته في المجلس. ألا يكون مساهما رئيسيا بالبنك أو يمثله . ألا يكون شريكا لمراجع حسابات البنك أو موظفا لديه خلال السنوات الثلاث السابقة . ألا تكون قد مضت على عضويته أكثر من ست سنوات متتالية. أن يكون من ذوي الخبرة.
أصحاب المصالح	كل من له مصلحة مع البنك على اختلاف أنواعها مثل المالك والمودعين والدائنين العاملين والمستثمرين والمتعاملين مع البنك والجهات الأخرى ذات العلاقة.

مقدمة

يشجع بنك مصر إرساء بيئة عمل فعالة تتسم بالشفافية والتعاون تحقيقاً لمصلحة جميع الأطراف المتعاملة مع البنك و من خلال تبني قواعد وضوابط خاصة بالسلوك المهني وأخلاقيات العمل الملائمة يبذل البنك جهداً كبير للعمل ضمن منظومة تتسم بأخلاقيات عالية من الاستقامة والكفاءة والعدالة والقيم ، ومن ثم تأتي سياسة تعارض المصالح تعزيزا وحماية لتلك القيم، ولكي تكون الأداة المناسبة للحد من الاستغلال الذى قد يخلق تضاربا في المصالح، ولتفادي أن تؤثّر المصلحة الشخصية أو العائلية أو الهوى الشخصي على أداء الواجبات تجاه البنك، أو أن يتحصل أحد الأطراف من ذوى المصلحة على مكاسب على حساب طرف أو أطراف آخري دون موافقتهم و/او علمهم، فضلا عن إضفاء المزيد من الشفافية بغرض المساواة والمعاملة العادلة واتخاذ القرارات على أسس تجارية بحتة.

وعلى الرغم من أنه لا يعد من اهتمامات البنك ما يقوم به الأشخاص من تصرفات خارج إطار العمل، إلا أن البنك يرى أن المصالح الشخصية لمن ينسب إليه أثناء ممارسته لبعض الأنشطة الاجتماعية أو المالية أو السياسية، قد تتداخل بصورة مباشرة أو غيرِ مباشرة مع موضوعيته أو ولائهِ للبنك مما قد ينشأُ معه تعارض في المصالح.

وقد تم صياغة هذه السياسة من أجل وضع معايير لضبط معاملات الأطراف أصحاب المصلحة بما لا يخل بمصلحة البنك ويحفظ حقوق ملاكه.

سياسة تعارض المصالح وتنظيم التعاملات مع ذوي العلاقة

ينتهج بنك مصر تجاه كافة الأطراف أصحاب المصالح (المالك -مجلس الإدارة -العاملين -العملاء -الموردين -الجهات الإشرافية والرقابية -المجتمع .... الخ) سياسة تعزز المعاملة العادلة لكافة الأطراف، وتؤكد على إتخاذ جميع الإجراءات المناسبة من تشكيل هياكل تنظيمية، ووضع أدلة تعليمات ودورات مستنديه، وتوفير وظائف تنفيذية ورقابية لتحديد وتجنب أو منع أو إدارة تعارض المصالح، وضمان تمتع جميع العاملين بالمهارات والوعي الكافي لتجنبه، بما فيهم أعضاء مجلس إدارته وإدارته العليا وكافة العاملين بالإضافة إلى مقدمي الخدمات والمتعهدين المشتركين في تقديم الخدمات المصرفية إلى عملاءه، وفى سبيل تحقيق ذلك يعمل البنك على:

- الالتزام بالقوانين والتشريعات واللوائح المنظمة ذات الصلة بتعارض المصالح محليا ودولياً
- الوقاية من الانغماس في أي حالة من حالات التعارض في المصالح باحترام مجموعة من القواعد خلال ممارسة الأنشطة تنظم التعامل مع كافة الأطراف ذات العلاقة.
- إكتشاف حالات تعارض المصالح عبر وضع مؤشرات دالة عليها وعن طريق الإفصاح أو الإبلاغ عن أي حالة تنطوي عليها ويتم دراستها فوراً وتحديد أسبابها واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تكرارها.
- تحميل كل طرف مسئول النتائج المترتبة على تصحيح الأوضاع بما يحمى حقوق البنك والأطراف الأخرى المتضررة.
- الإفصاح عن حالات تعارض المصالح (إن وجدت) وكيفية إدارة البنك لتلك الحالات.

مفهوم تعارض المصالح

الوضع أو الموقف الذى تتأثر فيه موضوعية واستقلالية قرار عضو مجلس الإدارة أو أي من العاملين بالبنك بمصلحة شخصية مادية أو معنوية تهمه هو شخصياً أو أحد أقاربه أو أصدقائه المقربين، أو عندما يتأثر أداؤه للوظيفة باعتبارات شخصية مباشرة أو غير مباشرة أو تتأثر تصرفاته الخارجة عن إطار الوظيفة بمعرفته معلومات تتعلق بالوظيفة.

الهدف من السياسة

تهدف هذه السياسة إلى بيان أسلوب البنك في تنظيم تعارض المصالح لكلٍ من المالك ومجلس الإدارة والإدارة العليا والموظفين ومراقبي الحسابات، وكل من له مصلحة / ذو علاقة مع البنك. كما تهدف إلى توضيح حالات التعارض ومراحل التعامل معها وفقاً للمتطلبات القانونية بغرض الحفاظ على المعايير الأخلاقية والعدالة والنزاهة وتحقيق أهداف المُساءلة والشفافية ونيل ثقة المتعاملين مع البنك وذلك من خلال:

- توضيح أمثلة عن حالات تعارض المصالح المحتملة والفعلية.
- وضع إطار عام لكيفية التعامل مع حالات تعارض المصالح المحتملة والفعلية.
- حماية مصالح البنك وجميع الأطراف المتعاملة معه.
- ضمان أن تكون جميع عمليات صنع القرار محايدة وموضوعية.
- تنظيم استخدام موارد وأصول البنك لتحقيق الغرض منها.
- نطاق سياسة تعارض المصالح

تطبق هذه السياسة على جميع موظفي بنك مصر بفروعه الداخلية والوحدات التابعة له ووحداته الخارجية طالما لا يوجد ما يتعارض بين ما ورد بها من قواعد وما تنص عليه القوانين المحلية في الدول التي تتواجد بها الفروع أو الوحدات التابعة

لمصرفنا، و يتم إبلاغ مسئول الالتزام في حالة وجود مثل هذا التعارض حتى يتمكن من تحديد الإجراء الواجب اتخاذه ، وتأتي هذه السياسة مكملة - لا أن تحل محل - التشريعات والقوانين المعمول بها في جمهورية مصر العربية وكذلك البلاد التي للبنك فروع بها والتي تحكم حالات تعارض المصالح، بالإضافة إلى النظام الأساسي للبنك ، و تسري هذه السياسة على جميع الأطراف ذات العلاقة و أصحاب المصالح لبنك مصر بما فيهم أعضاء مجلس الإدارة وجهات الإسناد الخارجيين.

أمثلة للحالات التي تنطوي على تعارض في المصالح:

لا تعنى مصلحة أحد الأطراف ذات العلاقة او أصحاب المصالح للبنك في أي نشاط من أنشطة البنك سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وجود تعارض في المصالح. ولكن قد ينشأ تعارض المصالح عندما يبدي رأياً، أو يتخذ قراراً، أو يقوم بتصرف لمصلحة البنك وتكون لديه في نفس الوقت إما مصلحة تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بذلك، أوان يكون لديه التزام تجاه طرف آخر غير البنك يتعلق بهذا الرأي أو القرار أو التصرف، إذ تنطوي حالات تعارض المصالح على انتهاك للسرية، وإساءة لاستعمال الثقة، وتحقيق لمكاسب شخصية، وزعزعة للولاء مع البنك.

وتُمثل الحالات التالية، الحالات الأكثر شيوعاً لتعارض المصالح:

- التعاملات المالية الشخصية

يدير كل موظف شؤونه المالية بشكل مسئول خلال أو بعد وقت العمل بكل نزاهة، لتفادي المواقف التي قد تنعكس بشكل سلبي عليه بوجه خاص وعلى البنك بشكل عام، وخاصة مع الأطراف ذات العلاقة بالبنك بما فيه الآتي:

- تجنب إصدار شيكات أو أوامر دفع لا تتناسب مع دخله والحرص على الوفاء بقيمتها
- تجنب اقتراض مبالغ من الغير على نحو يؤدي إلى الارتباك مالياً أو يؤثر في مركزه الأدبي أو يخل بكرامته الوظيفية

- شغل وظيفة أو المشاركة في أعمال متضاربة داخل البنك.

يعد الجمع بين أداء أكثر من عمل متعارض داخل البنك شكلاً من أشكال تعارض المصالح ومنها على سبيل المثال مشاركة الموظف في تقييم أداء لعمل سبق له القيام بتنفيذه أو شارك في تنفيذه.

- العمل لدي جهة أخري.

يعد العمل لدي جهة أخري ضمن الحالات التي تُمثل تعارضاً للمصالح حيث يخصص الموظف وقته للعمل بالبنك ولا يسمح له الارتباط بعمل آخر إلا بموافقة كتابية من البنك، على ألا يمثل العمل الخارجي أي تعارضا فعليا أو محتملا مع مصالح البنك.

- الإستثمار

مزاولة الأعمال التجارية وتأسيس الشركات وبيع وشراء الأسهم أو الدخول في مناقصات أو مزايدات وغيرها ولو في غير مواعيد العمل الرسمية وذلك للوظائف والمستويات الإدارية التي تطلع بحكم وظيفتها على معلومات داخلية مرتبطة بهذه الأنشطة دون الحصول على موافقة البنك تعد موطنا لتعارض المصالح.

عليها نتيجة للصلاحيات المعطاة لهم، ويتم تعميم هذا الميثاق على كافة موظفي البنك وأعضاء المجلس، والحصول على موافقتهم عليها.
ويسعى البنك إلى التأكد من أن تضارب المصالح لا يؤثر سلبًا على مصالحه أو مصلحة العملاء أو الملاك أو غيرهم من أصحاب المصلحة من خلال منع أو إدارة تضارب المصالح، وفى هذا الصدد يتم الاتي:

- تجنب تعارض المصالح مع أعضاء مجلس الإدارة

يتجنب أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة من المجلس الدخول أو المشاركة في أي نشاط يتعارض بشكل مباشر أو غير مباشر مع مصالح البنك أو مجرد مظهر التضارب بين مصلحتهم الشخصية والتزامهم بأداء واجباتهم، ويجب أن يغلبوا مصلحة البنك دون غيره في أي قرار.

في حالة طرح أي مسالة يكون فيها تضارب مصالح بين البنك وأحد أعضاء مجلس الإدارة أو أي طرف ذي صلة بهم خلال إجتماع المجلس أو لجانه فلا يحق له مطلقا المشاركة في التصويت على المسألة كما يتم الإفصاح عن ذلك في محضر إجتماع مجلس الإدارة
و تطبيقا للمادة 123 من قانون البنك المركزى المصرى رقم 194 لسنة 2020 يحظر تقديم تمويل أو مبالغ تحت الحساب أو تسهيلات ائتمانية أو ضمان من أي نوع لرئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك أو أزواجهم أو أقاربهم حتى الدرجة الثانية، أو لأي جهة يكون هم أو أقاربهم حتى الدرجة الثانية شركاء أو مساهمين فيها ولهم سيطرة فعلية عليها، أو أعضاء في مجالس إدارتها بصفتهم الشخصية. ويستثنى من ذلك ما كان منها بضمانات نقدية وما في حكمها، أو تلك الممنوحة للأعضاء التنفيذيين في حدود المزايا المقررة للعاملين به وبذات الشروط المقررة لهم مع الإفصاح عن ذلك طبقا للقواعد السارية بالبنك، وذلك كله على النحو المحدد بالقواعد والإجراءات المحددة من مجلس الإدارة.

- تجنب تعارض المصالح مع مراقبي الحسابات

في إطار حرص البنك على عدم تعارض المصالح مع مراقبي الحسابات يقوم أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذين أو المستقلين (أعضاء لجنة المراجعة) بإقتراح تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهم وكذلك النظر في الأمور المتعلقة باستقالتهم أو إقالتهم، وبما لا يخالف أحكام القانون وقانون الجهاز المركزي للمحاسبات.

لا يتم تقديم تمويل أو مبالغ تحت الحساب أو تسهيلات ائتمانية أو ضمان من أي نوع لمراقبي الحسابات أو أزواجهم أو أقاربهم حتى الدرجة الثانية، أو لأي جهة يكون هم أو أقاربهم حتى الدرجة الثانية شركاء أو مساهمين فيها ولهم سيطرة فعلية عليها، أو أعضاء في مجالس إدارتها بصفتهم الشخصية، ويستثنى من ذلك ما كان منها بضمانات نقدية وما في حكمها.

- تجنب تعارض المصالح مع موظفي البنك

ينتهج البنك سياسة تنظم تعين الأقارب في البنك تهدف الي تقليل المخاطر الناتجة عن احتمال وجود شبهات المحسوبية أو المحاباة وذلك من خلال وضع إطار عام لتنظيم عمليه (تعيين – نقل- ترقية) الأقارب داخل البنك، مما يضمن الحفاظ علي الحياد والهدوء في بيئة العمل وعدم تضارب المصالح بين العاملين في حالة وجود صلة قرابة.

- **استخدام أصول البنك وممتلكاته واستغلال المعلومات**

يعد موطنا لتعارض المصالح استخدام أصول البنك وممتلكاته لأغراض شخصية، أو استغلال أوقات العمل، أو مجهود وخبرات المرؤوسين أو مرافق البنك لغير مصالح البنك.

- **إساءة استخدام المعلومات التي يتحصل عليها بطبيعة العمل لتحقيق مصالح شخصية.**

يعد موطنا لتعارض المصالح استخدام المعلومات المتحصل او المطلع عليها بحكم الوظيفة (مثل معلومات عن قرب اندماجات بين الشركات – او معلومات داخلية عن بعض الشركات قد تؤثر على أسعار أسهمها) في تحقيق مصالح او مكاسب شخصية.

- **وجود مصلحة مع الأطراف المتعاقدة مع البنك.**

يعد وجود منفعة بين من يعمل لصالح البنك وبين أحد الأطراف المتعاقدة مع البنك، سواء كانت هذه المنفعة لصالحه أو لحسابه بوجه عام موطنا لتعارض المصالح.

- **الولاء للأقارب**

عندما يكون لمن يعمل لصالح البنك دور في اتخاذ القرار بتعاقد البنك مع جهة تنتمي إلى قريب له، أو إعطاء ميزة في إجراء تعيين أو ترقية أحد أقرباءه، أو التعاقد مع مكاتب استشارية أو مكاتب تقييم يمتلكها أحد الأطراف ذات العلاقة به أو لهم السيطرة عليها تعد موطنا لتعارض المصالح.

- **تقديم أو ضمان القروض**

منح القروض من أي نوع لأعضاء مجلس الإدارة أو مراقبي الحسابات الخارجيين من الغير تُمثل مدخلا لتعارض المصالح.

- **الهدايا**

قد ينشأ تضارب المصالح حين يتلقى الموظف أو يقدم هدية مادية أو عينية تشكل حافز غير معتاد لموظف أو عميل أو مورد لتحقيق أهداف خاصة، لذا لا يسمح للموظف بعرض أو قبول الهدايا ما لم يكن ذلك متوافقا مع ميثاق العمل المصرفي.

وبالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة اذا ما تم تلقي هدايا في غير ما جرت به الأعراف والمناسبات وزادت قيمتها عن القيمة المنصوص عليها بميثاق السلوك المهني الخاص بأعضاء مجلس الإدارة.

- **الأنشطة السياسية**

استغلال مقومات البنك أو المكانة الاجتماعية التي يكتسبها الطرف ذو العلاقة او صاحب المصلحة إلى البنك بصفته أو درجته الوظيفية أو علاقاته داخل البنك للترويج لأفكاره أو انتماءاته السياسية أو استغلال منتجات البنك أو مبانيه في التأثير السياسي ودون الأغراض التجارية يعد تعارضا بين المصالح.

- **تجنب البنك لتعارض المصالح**

يضع البنك ميثاق عمل مصرفي للعاملين بالبنك ينظم دور العاملين نحو تجنب تعارض المصالح كما يتضمن تعريفات لتعارض المصالح والصفقات التي يقوم بها موظفي البنك لمصالحهم الشخصية ، بناء على معلومات داخلية تم الحصول او الاطلاع

- ممارسة النشاط السياسي

قبل أن يمارس موظف البنك أية نشاط سياسي، يجب عليه عرض طلبه على مسئول الإلتزام بالبنك لتجنب مخاطر الأراء الشخصية له والتي قد تُنسب إلى البنك بحكم وظيفته، وكذلك مراجعة أي تأثيرات محتملة أخرى غير مقصودة يمكن أن يؤديها هذا النشاط.

- ممارسة النشاط الإجتماعي

في حالة رغبة أحد الموظفين المشاركة في إدارة أحد الجمعيات أو اتحادات الملاك أو أي أنشطة اجتماعية أو خدمية يجب عرض طلبه على مسئول الالتزام بالبنك للتأكد من عدم وجود أي تعارض.

- تجنب تعارض المصالح مع الموردين وجهات الإسناد الخارجية

يطلب البنك من الموردين وذوي العلاقة بهم ومقاوليهم من الباطن الالتزام بتجنب إقامة علاقات عمل مع موظفي البنك أو ذويهم وتجنب الدخول في أي معاملات مع موظف البنك المرتبطة وظيفته بالخدمة المقدمة من المورد وإخطار البنك رسميا في حالة وجود علاقة نسب أو مصاهرة ما بين أصحاب الشركات أو ممثليهم وموظفي البنك بما يؤثر سلبا على استقلالية أحكامهم أو خلق تضارب محتمل في المصالح.

أدوات البنك لإدارة تعارض المصالح

يستخدم البنك عدد من الوسائل (مجتمعة أو منفردة) لإدارة تعارض المصالح وتجنبها منها ما يلي:

- وضع الإجراءات والأنظمة والضوابط لتجنب المصالح الناشئة والتخفيف من مخاطر الضرر المرتبطة.
- تطبيق السياسة بحزم واتخاذ الإجراءات التصحيحية في حالة عدم الالتزام بالسياسة المذكورة.
- توفير المشورة للعاملين بشأن الأمور المتعلقة بتعارض المصالح عن طريق إدارة الحوكمة بقطاع الالتزام والحوكمة المؤسسية.

الإبلاغ عن تعارض المصالح

على كل من يصل إلى علمه بوجود تعارضا في المصالح يضر بمصالح البنك أو أحد أصحاب المصالح أن يقوم بالإبلاغ فورا وفقا لسياسة الإبلاغ بالبنك.

يتلقى مسئول الإلتزام بالبنك البلاغات التي ترفع إليه عن أي اشتباه قد يندرج تحت تعارض المصالح لكافة الوظائف التنفيذية بالبنك و له أن يبحثها مع القطاعات المعنية ولمسئول الالتزام صلاحية الوصول لكافة المعلومات والسجلات والملفات والعاملين، ويرفع تقريراً بالحالات التي يراها هامة مشفوعا بالتوصيات إلي رئيس مجلس الإدارة لإتخاذ ما يراه مناسبا، ويجوز لمسئول الالتزام حفظ البلاغ المقدم إذا أرتاي عدم وجود حالة تعارض مصالح.

يختص رئيس مجلس الإدارة بتلقي وبحث البلاغات التي تخص السادة أعضاء مجلس الإدارة والسادة رؤساء قطاعات الإلتزام والمخاطر والمراجعة الداخلية.

تختص لجنة الحوكمة ببحث البلاغات التي تتعلق بالسيد رئيس مجلس الإدارة وترفع تقريراً مشفوعا بالتوصيات لمجلس الإدارة ويقوم أعضاء المجلس غير التنفيذيين بالنظر في هذه البلاغات.

مراجعة السياسة

يتم تحديث السياسة كل سنتين ميلاديتين او متى اقتضت الحاجة وتقوم إدارة الحوكمة بقطاع الإلتزام و الحوكمة المؤسسية بمراجعة السياسة والعرض على لجنة الحوكمة ويتولى مجلس الإدارة اعتماد السياسة وتعديلاتها.

تنشر السياسة بمواقع البنك الإلكترونية ويشار إليها بتقرير الحوكمة وبالتقرير السنوي للبنك.